نشرة صندوق النقد الدولي

الاجتماع الوزاري لمجموعة العشرين

الصندوق يجري تقييما لمدى تقدم مجموعة العشرين على مسار التعافي، وينظر في إمكانية فرض رسم مالي

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية
٧ نوفمبر ٢٠٠٩

- اتفق قادة مجموعة العشرين على إبقاء الدفعة التنشيطية لمساندة التعافي الهش
- والعمل على تطبيق جدول زمني للتقييم الاقتصادي المتبادل بمساعدة الصندوق
- القادة يؤكدون الحاجة إلى إصلاح مصرفي وينظرون في فرض ضريبة على القطاع المالي

تعهد وزراء مالية مجموعة العشرين التي تضم البلدان الصناعية واقتصادات الأسواق الصاعدة بالإبقاء على التدابير الراهنة لتنشيط الاقتصاد إلى أن يصبح التعافي من الأزمة العالمية مؤكدا، وطلبوا إلى الصندوق إجراء تقييم لما إذا كانت البلدان على المسار الصحيح صوب نمو قوي ومتوازن على أساس قابل للاستمرار يضمن تجنب المشكلات في المستقبل.

في بيان أصدره وزراء مالية مجموعة العشرين قالوا إن "الأوضاع الاقتصادية والمالية قد تحسنت عقب تحركنا المنسق لمواجهة الأزمة"، وأضافوا: "غير أن التعافي يشوبه التفاوت ولا يزال يعتمد على الدعم المستمد من السياسات، كما أن البطالة المرتفعة تشكل مصدرا للقلق البالغ. ولاستعادة صحة النظام الاقتصادي والمالي العالمي، اتفقنا على مواصلة الدعم الحالي إلى أن يصبح التعافي مؤكدا."

جدول زمني للتقييم المتبادل

أعلن وزراء المالية ومحافظو البنوك المركزية في مجموعة العشرين أثناء اجتماعهم في بلدة سانت أندروز الاسكتلندية يومي ٦ و ٧ نوفمبر الجاري أنهم ملتزمون بجدول زمني لنظام جديد يتيح للبلدان إجراء مراقبة متبادلة على اقتصادات كل منها ويقضي بأن تطرح البلدان خططها القومية والإقليمية الحالية مع نهاية شهر يناير لدعم التعافي الاقتصادي وتوفير فرص عمل على أساس قابل للاستمرار.

وكان قادة مجموعة العشرين قد اتفقوا في اجتماعهم السابق الذي انعقد في مدينة بيتسبرغ الأمريكية في سبتمبر الماضي على إطار تقوم عليه مراجعة النظراء بمساعدة صندوق النقد الدولي يهدف إلى ضمان اتساق السياسات الاقتصادية القومية مع جهود تحسين التوازن في الاقتصاد العالمي.

ويهدف المسؤولون إلى تجنب إرباك مسيرة التعافي بسحب الدفعة التنشيطية في وقت سابق لأوانه أو بتركها مدة أطول مما ينبغي حتى تصبح الديون المترتبة عليها دافعا للمستثمرين على رفع أسعار الفائدة في الأسواق. ويقول صندوق النقد الدولي إن نسبة الدين في بلدان مجموعة العشرين المتقدمة يمكن أن تتجاوز مستوى ما قبل الأزمة بأربعين نقطة مئوية بحلول عام ٢٠١٤، مما يهدد برفع تكاليف الاقتراض بمقدار يصل إلى نقطتين مئويتين. وحدد الصندوق في مذكرة مقدمة إلى قادة مجموعة العشرين سلسلة من سبعة مبادئ للنظر فيها بغية سحب الدفعة التنشيطية حين يصبح التوقيت ملائما لسحبها.

وقد أبرز تقرير بتاريخ ٦ نوفمبر مدى هشاشة التحسن القائم، موضحا أن معدل البطالة في الولايات المتحدة قفز إلى ١٠,٢% في شهر أكتوبر، وهو أعلى المستويات المسجلة في الستة والعشرين عاما الماضية.

ضريبة على القطاع المالي

وأكد الوزراء والمحافظون الممثلون لمجموعة العشرين ــ التي تسهم في الثروة العالمية بنسبة ٩٠% تقريبا، وفي التجارة العالمية بما يقارب ٨٠%، ويمثل سكانها ثلثي سكان العالم ــ أنه من الضروري الإسراع بتنفيذ إصلاحات في الصناعة المصرفية، قائلين إنه ينبغي وضع معايير أكثر إحكاما مع نهاية ٢٠١٠ بهدف استكمال التنفيذ في موعد لا يتجاوز نهاية ٢٠١٢ مع زيادة تحسن الأوضاع المالية.

وصرح السيد غوردون براون رئيس الوزراء البريطاني بأن الوقت قد حان للنظر في رسم مالي عالمي، كأن يكون ضريبة على المعاملات أو رسم تأمين، لإقامة "صندوق تسوية" يتيح هامش أمان لتغطية عمليات الإنقاذ المستقبلية. وقال السيد براون إن البنوك بحاجة إلى "عقد اقتصادي واجتماعي أفضل" يعكس مسؤولياتها تجاه المجتمع، وإن أي تدابير يجب أن تكون موضع تنفيذ في كافة المراكز المالية الكبرى.

ويعمل الصندوق على دراسة الاقتراحات المطروحة بشأن هذا الرسم منذ انتهاء قمة بيتسبرغ ويعتزم بلورة بعض الأفكار المبدئية بحلول "اجتماعات الربيع" التي تعقد في واشنطن في شهر إبريل القادم.

عدة خيارات

وفي تصريح للصحفيين قال السيد دومينيك ستراوس-كان، مدير عام الصندوق، إن الصندوق ينظر في عدة خيارات لعرضها على مجموعة العشرين. وأضاف: "لا يمكننا المضي في تنفيذ نظام يتحمل فيه المخاطر بعض الأفراد ثم ينتهي الأمر بأن يضطر جميع دافعي الضرائب، مثلي ومثلكم، إلى تحمل النتائج. إن الصناعة المالية استحدثت ابتكارات ضخمة حتى أنه قد يكون من المستحيل أن تجد ضريبة على المعاملات يتعذر على دافعي الضرائب المحتملين تجنبها. ولذلك فلن تكون الضريبة قائمة على المعاملات وإنما على شيء آخر."

وأوضح سيادته أنه لا يوجد تفكير في ضريبة على معاملات الصرف.

وقال المديرالعام إن هناك خيارين لضريبة القطاع المالي، منها "فرض ضريبة على الأرباح غير المتوقعة في عام ٢٠٠٩ تستحق السداد مرة واحدة." أما الخيار الثاني فهو استحداث ضريبة أطول أجلا. ويمكن المفاضلة بين التنظيم وفرض الضريبة، حيث إن الحاجة إلى فرض الضريبة تقل كلما ازداد تنظيم القطاع المالي. فعلى سبيل المثال، قد تحتاج البلدان الأوروبية إلى فرض ضريبة أقل على القطاع المالي لأن بنوكها أكثر خضوعا للتنظيم، بينما قد ترغب الولايات المتحدة في فرض رسم أعلى بسبب خضوع قطاعها المالي لمستوى أقل من التنظيم.

وأضاف السيد ستراوس–كان أنه يفضل فرض ضريبة أسماها "ضريبة صندوق النقد الدولي" لكن البلدان يمكن أن تختار منهجا خاصا بها. وقال في هذا الصدد: "إننا لا نريد حلا مفرطا في التبسيط يفتقر إلى الفعالية. فأنا أفكر بشكل براغماتي للغاية، مما يجعلني أفضل حلا يأتي في المرتبة الثانية بعد الحل الأمثل إذا كنا جميعا نستطيع تطبيقه."

"فلنفكر في الأمر كهدف مزدوج: (١) إيجاد حافز للأسواق كي تحد من تحمل المخاطر؛ (٢) إيداع موارد في صندوق للتأمين تحسبا لتحقق المخاطر."

ويتولى السيد جون ليبسكي، النائب الأول للمدير العام، رئاسة مجموعة داخل صندوق النقد الدولي تعِد تقريرا حول هذا الموضوع لعرضه على مجموعة العشرين. وصرح السيد ليبسكي الشهر الماضي بقوله: "هناك قبول واسع النطاق لفكرة تمويل الودائع من عائد ضريبة على النظام المصرفي." وأضاف: "ويمكن اعتبار ذلك خطة تأمين إلزامية. ففي أعقاب الأزمة الحالية، من الملائم أن ننظر في نفس القضايا من منظور أوسع يغطي جميع جوانب النظام المصرفي." "ومن المقرر أن يتناول تقرير صندوق النقد الدولي كيفية تحمل التكاليف التي يحتمل أن تتولد عن جهود تخفيف الأزمة وما إذا كان التفكير في فرض رسم مخصص على القطاع المالي إجراء سليما."

منع وقوع الأزمة القادمة

ومن ناحية أخرى، قال السيد ستراوس–كان إن الصندوق يشارك في مداولات مجموعة العشرين حول كيفية إجراء التقييم المتبادل وكيف يمكن للصندوق أن يقدم الدعم والمساندة لجهود مجموعة العشرين. وقال في هذا الخصوص: "سوف نطلب إلى البلدان أن تقدم عرضا عاما لسياساتها في فترة العامين أو الثلاثة أعوام القادمة، ثم ننظر فيما إذا كانت تتوافق جميعا مع تحقيق الهدف ــ وإذا لم تكن كذلك فسوف نطرح سيناريوهات أخرى ونقدم المشورة المطلوبة."

ويتوقع قادة مجموعة العشرين أن تكون البلدان الأعضاء قد استكملت تقييمها المتبادل بحلول إبريل القادم، حتى يتسنى طرح خيارات للمناقشة عند عقد اجتماعها المقرر في شهر يونيو. ومع حلول نوفمبر، يعتزم القادة تنقيح هذه البدائل "ووضع توصيات أكثر تحديدا بشأن السياسات."

وفي هذا الخصوص قال السيد ستراوس–كان إن "المهمة الأساسية لمجموعة العشرين بعد انتهاء الأزمة الراهنة سوف تتمثل في منع الأزمة القادمة." "فنحن نود أن نرى كيف أن السياسات متسقة فيما بينها أم غير متسقة."

وردا على سؤال طرحه الصحفيون عما ينتظر أن يحدث إذا لم يكن الاتساق متحققا بين السياسات، قال السيد ستراوس-كان إنه لا يتوقع أن يكون الاتساق كاملا في الوقت الراهن بين السياسات المطبقة في كافة بلدان المجموعة. وقال: "ينبغي أن نقدم المشورة لسد الفجوة. وإذا كان اجتناب الأزمات يصب في مصلحة الجميع، فسوف يعمل جميع البلدان على إرساء هذا الإطار."

تغير المناخ

كذلك أعلن قادة مجموعة العشرين التزامهم باتخاذ إجراءات لمواجهة خطر تغير المناخ والسعي للتوصل إلى "نتائج طموحة" يُختتم بها المؤتمر الكبير الذي تعقده الأمم المتحدة في كوبنهاغن خلال الشهر القادم.

وينظر المسؤولون الممثلون للمجموعة في طائفة من التدابير التمويلية لمساعدة البلدان الفقيرة على إقامة "صناعات خضراء" والتواؤم مع ظروف تغير المناخ.

وتجدر الإشارة إلى أن مجموعة العشرين تضم كلا من الأرجنتين وأستراليا والبرازيل وبريطانيا وكندا والصين وفرنسا وألمانيا والهند وإندونيسيا وإيطاليا واليابان والمكسيك وروسيا والمملكة العربية السعودية وجنوب إفريقيا وكوريا الجنوبية وتركيا والولايات المتحدة ورئاسة الاتحاد الأوروبي القائمة على التناوب.

يرجى إرسال التعليقات على هذا المقال إلى عنوان البريد الإلكتروني التالي: imfsurvey@imf.org .

هذا المقال مترجم من *نشرة صندوق النقد الدولي (IMF Survey)* التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني التالي: www.imf.org/imfsurvey.